حاشية البردعي
في المنطق

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لمن حمده احسن كل المقول وثناؤه اشرف
ما يختلج في العقول والصلاة على محمد المقبول
الذي يعلم بما اليه الجهول وبعد فجمعت هذه
الحواشي للمبتديين باستعانة الفارد من الكتب
مع ضم ما لاح بالبالي الفاتر وما فعلت هذا الاعتماد
على غماض الابصار من مواقع الانظار فان المقصر
انما استخرجه فكري غير صحيح قال الحمد لله الواجب
وجوده الممتنع نظيره الممكن سواه وغيره اقول
اعلم ان ههنا ثلث مقالات الاولى في بيان مفهومات
هذه الاشيا والثانية في بيان وجه الحصر ووجه
تقديم البعض على البعض والثالثة في السوالات
مع الاجوبة المقالة الاولى في بيان المفهومات
الحمد هو الثنا باللسان على الجميل الاختياري
مقصود مطلقا فالثنا جنس شامل له وللشكر
وللمدح وباللسان احتراز عن صنفي الشكر
وهما الشكر بالجنان والشكر بالاعضا وعلى الجميل
الاختياري ليتحقق ماهية الحمد لان الحمد لا يستعمل
في غير الاختياري فلا يقال حمدت زيدا على حسنه
او على شجاعته وقصدا اي مقصودا به تعظيم
من الثناء احترازا عن الاستهزاء وعن قول من قال

فلان

فلان عالم نحرير قد قرأ علي فانه لا يقصد
فيهما تعظيم من اثنى له ومطلقا اي سواء كان
بعد الاحسان او قبله احتراز عن الثنا باللسان
لان الشكر باللسان لا يكون الا بعد الاحسان فقط والله
اعلم لذات الواجب المستجمع لجميع الصفات ولهذا
قال الحمد لله ولم يقل الحمد للواجب وغيره لانه على
تقدير استجماع لفظة الله لجميع الصفات يكون
الحمد لله مقابلة الحمد لجميع الصفات او لم يقل الحمد
للواجب او غيره لئلا يتوهم اختصاص الحمد بوصف
دون وصف والواجب الوجود هو الذي يقتضي
وجوده لذاته اي ذاته توجب وجوده كالباري
تعالى فان قلت فعلى هذا يلزم تقدم الشي
على نفسه او كون الشي موجودا مرتين لانه لما
كانت الذات سببا وموجبا للوجود كانت متقدما
بالوجود عليه ضرورة تقدم وجود السبب
على المسبب فان كان الوجود المتقدم عين
وجود المتاخر يلزم تقدم الشي على نفسه
وهو باطل وان كان الوجود المتقدم غير الوجود
المتاخر يلزم ان يكون الشي موجودا مرتين وهو
باطل ايضا قلت ان الذات من حيث هي هي توجب
وجوده بلا اعتبار وجوده وعدمه فلا يلزم

تقدم الشيء على نفسه ولا لونه موجودا مرتين

وايضا يلزم على تقدير كون الوجود المتقدم عين

الوجود المتاخر التسلسل لانه ان كان الوجود المتقدم

الذي هو غير الوجود المتاخر مقتضى الذات كان الذات

متقدما عليه بالوجود فهذا الوجود المتاخر عن

بالعرض يحصل للذات وجود ثالث وهذا الوجود

الثالث ايضا كان مقتضى الذات كان الذات متقدما

عليه بالوجود بمكن تقريره الى غير النهاية فيلزم

التسلسل وهو باطل ايضا فافهم ولا تغفل فان هذا

المحل من معرك الاذهان **والممتنع** هو الذي يقتضي

عدمه لذاته كشريك الباري والممكن هو الذي

لا يقتضي وجوده ولا عدمه لذاته بل يكون وجوده

وعدمه من غيره واثبته تعالى هو واما واجب وجود

الباري لانه موجد الاشيا والموجد لا يكون الا كذلك

واما الممتنع نظيره لان وجود النظير مستلزم للفساد

وهو فساد العالم لا يبين في علم الكلام واما سويه

وجود الممكن وعدمه لانه لا ينفع وجوده وعدمه

ولا ينقصانه بخلاف الواجب فانه ينفع وجوده

وينفع عدمه وبخلاف الممتنع فانه ينفع وجوده وينفع

عدمه اعلم ان للممكن عدما قديما وهو العدم

الذي قبل وجوده وعدما حادثا وهو العدم

الذي

الذي بعد وجوده والمراد من قولنا عدم الممكن

من غيره هو عدمه الحادث لا عدمه القديم والا لم

يوجد الاعدام القديمة لان العدم الذي قبل الوجود

ان كان من غيره وهو ايضا كان هذا العدم مسبوقا

بالارادة وكل مسبوق بالارادة حادث فهذا العدم

حادث فلم يوجد الاعدام القديمة مع ان المتكلمين

قايلون بالاعدام القديمة وعلم منه ان الاعدام

اما حادثة او قديمة وكل واحد منهما اما وقوعي

او فرضي فالعدم القديم الوقوعي حاصل للممكن

قبل وجوده والعدم الحادث الوقوعي ايضا

حاصل للممكن بعد وجوده والعدم القديم الوقوعي

حاصل للممتنع ولم يحصل له العدم الحادث الوقوعي

لان العدم الحادث الوقوعي يحصل بعد الوجود

ووجود الممتنع محال فحصول العدم الحادث

الوقوعي للممتنع محال والعدم الفرضي سواء كان قديما

او حادثا حاصل للواجب لا العدم القديم الوقوعي

ولا العدم الحادث الوقوعي لان وجوده تعالى

ازلي وابدي منزه عن العدم الوقوعي **والمقالة**

الثانية في بيان وجه الحصر ووجه تقديم البعض

على البعض اما وجه الحصر فهو ان الشيء اما ان تسلب

الضرورة عن طرفيه معا او عن احد طرفيه فان كان

الاول فهو الممكن وان كان الثاني فهو لا يخلو اما ان سلب
الضرورة عن طرف العدم او عن طرف الوجود والاول
الواجب والثاني الممتنع وان قلت هذا الحصر
ليس بحاصر لانه يوجد القسم في العقل ليس منه
الاقسام التي هي في الحصر وهو ان يكون النفي طرفاه
ضروريا قلت هذا القسم وقوعه محال لانه يلزم
منه اجتماع النقيضين بخلاف الاقسام الباقية
فتامل واما قدم الواجب على الممتنع لان امتناع
النظير موقوف على الواجب لان الواجب نظيرله والنظير
له موقوف عليه للنظير لانه لما لم يثبت النظيرله لم
يتصور النظير فكان موقوفا عليه لامتناع النظير
لان الامتناع موقوف على النظير لانه عرض يقوم
بالنظير والعرض موقوف على ما يقوم به فاذا كان
موقوفا على النظير والنظير موقوف على النظيرله
فكان موقوفا على النظيرله والنظيرله موقوفا
عليه لامتناع النظير لان الموقوف عليه للموقوف
عليه للموقوف موقوف عليه لذلك الموقوف فثبت
ان امتناع النظير موقوف على الواجب والموقوف عليه
مقدم على الموقوف فلهذا قدم الواجب عليه وهذا
الوجه يدل على تقديم الواجب على الممتنع فقط
واما الوجه الذي يدل على تقديم الواجب على الممتنع

والممكن

والممكن معا فهو ان الواجب صفة جرت على موصوف
له وغيره صفة جرت على غير من هي له وتقديم
الاول اولى لانه صفة لفظا وحقيقة فان قلت
الواجب صفة جرت على غير من هي له كالممتنع والممكن
لان الواجب وصف الوجود لا وصف الله تعالى
كما ان الممتنع هو وصف النظير لا وصف الله تعالى
والممكن هو وصف الغير لا وصف الله تعالى قلت
الوجود عين ذات الباري كما بين في علم الحكمة وقدم
الممتنع على الممكن لان الممتنع هو مسلوب الضرورة عن
احد الطرفين والممكن هو مسلوب الضرورة عن
طرفين معا فاعتبر الطرف المسلوب لان المسلوب به
واحد في الممتنع واثنان في الممكن والواجب الاثنان
قبل المتعدد **المقالة الثالثة** في السوالات
مع الاجوبة فان قلت التحميد واجب لله تعالى
فلم لم يحمد الشارح بل اخبر عن ثبوت الحمد قلت
المراد بالحمد انشاء ما يشعر والاخبار عن ثبوت (بالتعظيم)
الحمد لله تعالى مشعر بالتعظيم فان قلت الواجب
اسم الفاعل واسم الفاعل لا يعمل الا اذا كان بمعنى
الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضي والواجب ههنا
بمعنى الماضي لان كون الله تعالى واجبا قد وجد
في الحال في الزمان الماضي قلت الواجب يدل على (الحال)

فان كون الله تعالى واجبا موجود في الحال وكون الواجب
موجودا في زمان الماضي لا يقدح كون الواجب
موجودا في الحال فان قلت لا عدم للواجب اصلا
فلم قلتم طرفه العدم غير ضروري قلت العدم الفرضي
حاصل للواجب لا امر فان قلت لا وجود للممتنع
ايضا فلم قلتم طرفه الوجود غير ضروري قلت
الوجود للممتنع فرضي لا وقوعي فان قلت يلزم
من قوله الممكن سواه ان يكون الممتنع ممكنا لان
الممتنع ايضا ما هو غير الواجب وهو باطل كون الممتنع
ممكنا محال قلت الضمير يرجع الى الواجب والممتنع
معا وافراد الضمير باعتبار كل واحد منهما فمعنى
الممكن سواه الممكن سوى كل واحد من الواجب والممتنع
وهذا الجواب صحيح وبعضهم اجاب بان المراد
بالامكان الامكان العام وهو سلب الضرورة عن
احد الطرفين وهو يشمل الممتنع لان الضرورة
مسلوبة عن احد طرفيه وهو طرف الوجود
واعترض عليه بانه يشمل الواجب ايضا فلم يكن
لقوله الممكن سواه معنى ثم اجاب عنه هذا
البعض بان المراد بالامكان العام الامكان العام
مقيدا بايجاب العدم اي يكون الضرورة مسلوبة
عن جانب الوجود لا عن جانب العدم والامكان

العام

العام بهذا المعنى لا يصدق على الواجب لان الضرورة
ليست بمسلوبة عن جانبه الوجود لكن يصدق
على الممتنع والممكن الخاص اما صدقه على الممتنع فظاهر
لان الضرورة مسلوبة عن جانب الوجود وفي جانبه
العدم واما صدقه على الممكن الخاص فلانه اذا كانت
الضرورة مسلوبة عن طرف الوجود والعدم كانت
مسلوبة عن طرف الوجود ضرورة وهذا الجواب
ليس بصواب لانه ليس بمطابق لغرض الشارح
وعدم مطابقته لغرض الشارح معلوم لمن له ادنى
لب ولانه يلزم من هذا الجواب ان يكون قسم الشيء
قسيما له لان الممتنع قسم من الممكن بهذا المعنى وقد جعله
الشارح قسيما له وانما قلنا وقد جعله الشارح قسيما له
لان مقصود الشارح بيان الصفات الثلاثة المتغا برة
بالمفهوم بحيث لا يصدق مفهوم كل واحد منها
على الاخر فيكون كل واحد من الصفات الثلاثة قسيما
للاخر فيلزم ان يكون قسم الشيء قسيما له وهو ظاهر
البطلان فان قلت قوله سواه مغن عن قوله
وغيره فيلزم التكرار قلت لا نسلم لزوم التكرار
لان الثاني عطف تفسيري للاول وان سلم لزوم التكرار
لكنه جائز للتفنن في العبارة وهذا امر غريب عند
البلغا قال الصادر باختياره شره وخيره اقول

اعلم اوّلاً ان الاختيار والارادة عند المتكلمين صفة
زايدة مغايرة للعلم والقدرة وجبة لوقوع مقدورات
الله تعالى في وقت دون وقت وعلى هيئة
دون هيئة كما بين في كتب الكلام اذا عرفت
هذا فاعلم ان قول الشارح هذا اشارة الى رد
مذهب الحكما لانهم قالوا الواجب موجب بالذات
لا فاعل مختار بالاختيار ونسبة مقدورات
الله تعالى كنسبة الاحراق الى الشمس لان
ايجاد الشمس للاحراق واجب كذلك ايجاد الواجب
المقدورات واجب وايضا اشارة الى رد مذهب
الثنوية والمجوسية لانهم قالوا ان الله تعالى لا يقدر
على الشر والا لكان شريرا واجيب عنه بان الخير
والشر باعتبار ذاتيهما ليسا بخير وشر بل بالنسبة
الى غيرهما فيجوز ان يكون الشر بالنسبة الينا شرا
وبالنسبة الى الله تعالى لا يكون شرا فلا يكون
الله تعالى بسبب صدور الشر عنه شريرا
حاصله ان خالق الشر وهو الله تعالى ليس
بشرير بل كاسبه وهو العباد وانما قدم الشر
على الخير لان مقصود الشارح بيان ارادة الله تعالى
الشر لا بيان ارادة الله تعالى الخير لان ارادة الله
تعالى الشر مختلف فيه وارادته الخير فان كان

مختلفا

مختلفا فيه ايضا لان الثنوية قايلون بان فاعل
الخير يزدان واراد وابه ملكا وفاعل الشر
اهرمن واراد وابه الشيطان والله تعالى منزه
عن فعل الخير والشر لكن القايلون بعدم ارادة
الله تعالى الشر اكثر من القايلين بعدم ارادة الله
تعالى الخير فكان ارادة الله تعالى الخير متفقا
عليه بالنسبة الى ارادته تعالى الشر فكانه كان ارادة
الله تعالى الخير بالتبع لانه لما كان المقصود بيان
ذكر ما وقع النزاع فيه كثيرا والذي وقع النزاع
فيه كثيرا وهو ارادة الله تعالى الشر فكان مقصودا
بالذكر والمقصود اولى بالتقديم من غيره او لان
الشر اقل حروفا في الكتابة من الخير والاقل
لخفته اولى بالتقديم او لان في الخير حرفا ثقيلا
وهو الخاء وحرف علة وهو اليا فكان ثقيلا ومعتلا
وفي الشر لا يوجدان فكان الشر خفيفا وصحيحا
والخفيف والصحيح اولى بالتقديم او لان الشر
سبب الظلمة والخير سبب النور والظلمة مقدم
على النور في كلام الله تعالى وجعل الظلمات والنور
فلذا قدم الشارح سبب الظلمة وهو الشر على سبب
النور وهو الخير اتباعا لكلام الله تعالى قال
اردت ان اكتب اوراقا اقول قيل عليه ان الاوراق

ليس بمكتوب بل المكتوب هو الحروف فلم قال الا
ان اكتب اوراقا واجيب عنه بان هذا من قبيل
ذكر المحل وارادة الحال يعني ذكر الشارح الاوراق
واراد بها الحروف لان الحروف حالة في الاوراق
قال اعلم ان للمنطقيين اصطلاحات يجب استحضارها
للمبتدي اذا اراد ان يشرع في شيء من العلوم **اقول**
هذا الكلام اشارة الى ان المنطق الة للعلوم فان
قيل يلزم من كونه الة للعلوم كونه الة لنفسه لانه
من العلوم قلت المراد من العلوم في قوله اذا اراد
ان يشرع في شيء من العلوم سوى المنطق
وبعضهم اجاب بانه الة لنفسه ايضا بمعنى ان المنطق
كل وكلية تعرف بالطرق الجزئية التي تعرف
صحتها وفسادها بالمنطق الذي هو الطرق الكلية
حاصله ان الطرق الجزئية الة للمنطق الذي
هو الطرق الكلية وهي الة للطرق الجزئية فتكون
الطرق الكلية الة للطرق الكلية لان الالة للالة
للشيء الة لذلك الشيء فيكون الشيء الة لنفسه وفيه
نظر لانه يلزم منه الدور لان معرفة الطرق
الكلية تتوقف على معرفة الطرق الجزئية
ومعرفة الطرق الجزئية تتوقف على معرفة
الطرق الكلية وهو المنطق فيلزم الدور وهو اي

الدور

الدور هو ان يتوقف الشيء على ما يتوقف على
ذلك الشيء وهو باطل لانه يلزم منه توقف الشيء
على نفسه كما اذا توقف ا على ب و ب على ا كان ا موقوفا
على ا لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف
على ذلك الشيء فيلزم توقف الشيء على نفسه اعلم
ان المراد بالوجوب في قوله يجب استحضارها هو
الوجوب الجعلي غير الشرعي لا الوجوب الحقيقي
وهو ما يكون طرفه الوجود ضروريا ولا الوجوب
الشرعي وهو ما يأثم المقيد بتركه وانما قلنا لا
الوجوب الحقيقي ولا الوجوب الشرعي لان استحضار
الاصطلاحات تسلب الضرورة عن طرف وجوده
لانه من الممكنات ولا شيء من الواجب الحقيقي كذلك
وايضا لا يأثم المقيد بتركه فثبت انه ليس بواجب
بالوجوب الحقيقي والوجوب الشرعي **قال**
ومنها ايساغوجي **اقول** هذا مركب من ثلاثة
الفاظ في نفسه اليونانية وهي ايس **و** اغو **و** اجي
و معنى الاول في لغة اليونان بالعربية انت
و معنى الثاني انا ومعنى الثالث ثم حذفت
الفا اجي للاختصار ثم نقل المنطقيون وجعلوه
علما للكليات الخمس فان قلت المناسبة غير
حاصلة بين المنقول والمنقول اليه مع انها واجبة

بينهما قلت لا نسلم وجوب المناسبة بينهما
ايه بين الامر والنهي لان الامر يدل على طلب
الفعل والنهي يدل على طلب ترك الفعل وبين
التنبيه والاستفهام لان الاستفهام يدل بالوضع
مع طلب الفهم والتنبيه ما لا يدل على الطلب دلالة
وضعية وانما جاز عدم المناسبة بينهما لانه لا مشاحة
في الاصطلاحات وقال بعضهم انه اسم للحكم
المستخرج للكليات الخمس فسموها به تسمية
للمستخرج باسم المستخرج قال وهي النوع والجنس
اقول انما قدم النوع على الجنس مع ان الاولى
عكسه لان الجنس جزء النوع والجزء مقدم على
الكل لان ماصدق عليه النوع قليل وماصدق
عليه الجنس كثير والقليل قبل الكثير وقدم ايضا
على الفصل مع ان عكسه اولى ايضا لما مر انفا
لان النوع يقع في جواب ما هو والفصل لم يقع
في جواب ما هو والواقع في جواب ما هو اشرف
لانه تمام ماهية الشيء والاشرف اولى بالتقدم
وقدم النوع على الخاصة والعرض العام لانهما
عارضان والنوع معروض والمعروض مقدم
على العارض لان المعروض متبوع والعارض
تابع والمتبوع قبل التابع وقدم الجنس على الفصل

لان

لان الجنس امر مبهم غير متحصل بنفسه محتمل على اشياء
كثيرة فيحصله الفصل ويخصصه ويزيل ابهامه
فلا بد اولا من امر مبهم حتى يخصصه شيء ويزيل
ابهامه وقدم على الخاصة والعرض العام لانهما
عارضان والجنس ذاتي والذاتي اولى بالتقديم
لان الذاتي اما نفس ماهية الشيء او جزؤه ونفس
الشيء وجزؤه متقدم على عارضه وقدم الفصل
على الخاصة والعرض العام لانه ذاتي والذاتي
مقدم على العارضي لما مر انفا وقدم الخاصة
على العرض العام لان ماصدق عليه الخاصة
قليل وماصدق عليه العرض العام كثير والقليل
قبل الكثير قال والدلالة اقول انما قدم
الدلالة على الدال والمدلول مع ان الاولى عكسه
لان الدلالة موقوفة عليهما والموقوف عليه
مقدم على الموقوف لانه لما كانت الدلالة علة
لاتصاف الدال بالدالية واتصاف المدلول
بالمدلولية لانها مقدمة عليهما لان الدلالة
على الشيء مقدمة على ذلك الشيء متصفا بهذه
الصفة وانما قلنا ان الدلالة موقوفة عليهما
لان الدلالة من الامور النسبية القائمة بالمنتسبين
لان الدلالة قائمة بالدال والمدلول فتكون موقوفة

عليها اعلم ان المراد بالدليل ههنا اعم من الدليل
المصطلح عند اهل الكلام اي سوا كان يلزم من
التصور بشي التصور بشي اخر او من التصديق
به التصديق بشي اخر وانما قدم الدليل علي المدلو ل
لان علم الدليل علة لعلم المدلول والعلة متقدم
علي المعلول قال والدلالة تنقسم الي طبيعية
اقول اعلم اولا ان الدلالة اما لفظية او غير لفظية
لانه ان كان الدال لفظا فلفظية وان لم يكن فغير
لفظية والدلالة اللفظية تنقسم الي طبيعية
وعقلية ووضعية كما ذكره المص مثال الدلالة اللفظية
الوضعية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار
علي وجود لافظ ومثال الدلالة اللفظية كدلالة
اح بفتح الهمزة او ضمها والحا المهملة علي وجع الصدر
وبالضم والخاء المعجمة تدل علي التلذذ والسرور
والدلالة الغير اللفظية منقسمة الي وضعية
ان كانت بتوسط الوضع كالخطوط والعقود
والاشارة والنصب فان الواضع وضعها لمعان
مخصوصة فان النصب مثلا كالخشب المنصوب
في الماء يدل علي ان هذا المكان منفذ بالوضع وكذا
غيره والي عقلية ان لم يكن بتوسط الوضع كدلالة
العالم علي الصانع والي طبيعية كحمرة الخجل وصفرة

الوجل

الوجل ولم يذكر الشارح الدلالة الغير اللفظية
باقسامها لان المقصود بالنظر المنطقي الدلالة
اللفظية الوضعية لانها المستعمل في العلوم علي
المعني قال او يدل علي ما يلازمه في الذهن اقول
اي علي شي يلزم العلم به من العلم بمفهوم اللفظ اي
الدلالة الالتزامية هي التي يلزم من العلم بالملزوم
العلم باللازم من غير احتياج الي وسط اي الوسط
وهو ما يقترن بقولنا لانه اذا يقع محمولا للموضوع
الذي هو اثر ان المصدر بلام التعليل كالمتغير
في دليل اثبات الحدوث للعالم وهو قولنا لانه
متغير وكل متغير حادث فان المتغير وقع محمولا
للموضوع الذي وقع اثر ان المصدر بلام التعليل
وهو العالم لان الضمير في انه عبارة عن العالم
راجع اليه ومن غير احتياج الي علم اللازم في الجزم
باللزوم بينهما وهذا هو معنى اللزوم البين
بالمعني الاخص وهو معتبر في الدلالة الالتزامية
العلم بماهية الاربعة كل العلم بزوجية الاربعة قال
لان اللفظ لا يدل علي امر خارج اقول لانه ان دل
علي كل امر خارج لزم دلالة اللفظ علي امور غير
متناهية لان كل امر خارج عن معني اللفظ امور
غير متناهية ولو دل علي كلها لزم دلالة اللفظ

على امور غير متناهية وهو ظاهر البطلان قال
لان الملازمة الخارجية اقول لا بد في هذا المقام
من معرفة الملازمة مطلقا والملازمة الخارجية
والملازمة الذهنية ومعرفة اللازم والملزوم
ومعرفة الشرط والمشروط واعلم ان الملازمة
مطلقا هي كون الشي مقتضيا للاخر والشي الاول
هو المسمى بالملزوم والثاني هو المسمى باللازم
كوجود النهار لطلوع الشمس فان طلوع الشمس
مقتضي لوجود النهار ووجود النهار مقتضي وطلوع
الشمس ملزوم ووجود النهار لازم له والملازمة
الخارجية هي كون الشي مقتضيا للاخر في الخارج اي
في نفس الامر اعني كلما ثبت تصور الملزوم في الذهن
ثبت تصور اللازم فيه كلزوم البصر للعمى فانه
كلما ثبت تصور العمى في الذهن ثبت تصور البصر
في الذهن اعلم ان بين الملازمة الخارجية والملازمة
الذهنية عموما وخصوصا مطلقا والملازمة الذاتية
اعم من الملازمة الخارجية لانه كلما ثبت الملازمة
الخارجية ثبتت الملازمة الذهنية لانه كلما ثبت
تصور اللازم عند تصور الملزوم في الخارج ثبت
تصور اللازم عند تصور الملزوم في الذهن وليس
كلما ثبتت الملازمة الذهنية ثبتت الملازمة

الخارجية لانه ليس كلما ثبت تصور اللازم عند
تصور الملزوم في الذهن ثبت تصور اللازم
عند تصور الملزوم في الخارج فانه ثبت تصور
البصر عند تصور العمى في الذهن ولم يثبت في الخارج
والشرط هو الذي يتوقف عليه الشي ولم يدخل
في ماهيته ولم يوثر ويسمى الموقوف بالمشروط
والموقوف عليه بالشرط كالوضوء للصلاة فانه
الوضوء شرط موقوف عليه للصلاة وليس بداخل
فيها ولا موثر فيها فاذا عرفت هذا فاعلم ان الملازمة
الخارجية لو جعلت شرطا للدلالة الالتزامية
لم تتحقق الدلالة الالتزامية بدون ملازمة الخارجية
لان المشروط لا يتحقق بدون الشرط كما لا تتحقق
الصلاة بدون الوضوء والملازمة اي عدم تحقق
الدلالة الالتزامية بدون الملازمة الخارجية باطل
وكذا الملزوم وهو كون الملازمة الخارجية شرطا
لان بطلان اللازم مستلزم لبطلان الملزوم
وانما قلنا اللازم باطل لان العدم اي الذي مفهومه
عدمي كالعمى يدل على الملكة اي على الذي مفهومه
وجودي كالبصر دلالة التزامية لانه كلما ثبت تصور
العمى في الذهن ثبت تصور البصر في الذهن مع انه
لم تتحقق الملازمة الخارجية لانه ليس كلما ثبت تصور

العمي في الخارج ثبتت تصور البصر فيه لان بينهما معاندة
في الخارج وانما قلنا ان مفهوم العمي عدمي ومفهوم البصر
وجودي لان مفهوم العمي عدم البصر عما من شانه
ان يكون بصيرا وهو مفهوم عدمي ومفهوم البصر هو قوة
العقل يدرك بها المحسوسات البصرية وهو مفهوم
وجودي لانه ليس في معناه نفي وانما قيدنا مفهوم
العمي بقولنا عما من شانه ان يكون بصيرا لاخراج الحجر
والشجر وغيرهما فان الحجر والشجر يصدق عليهما
عدم البصر لكن ليس من شانهما ان يكونا بصيرين
قال فنقول اللفظ ينقسم اقول فان
قلت ان المنطقي لا يبحث من حيث انه منطقي الا عن
المعاني لانها الموصلة الى المجهولات فلم يذكر بحث الالفاظ
قلت لانه لما كانت افادة المعاني واستفادتها
موقوفة على الالفاظ ذكره فان قلت تحصل الافادة
والاستفادة بالاشارة قلت يحصل بالاشارة
تفهيم المحسوسات والموجودات وفهمها دون تفهيم
المعدومات والمعقولات وفهمها فان قلت يحصل
باشكال الكتابة تفهيم المعاني كلها وفهمها محسوسة
كانت او معدومة او معقولة فلم احتيج الى وضع
الالفاظ قلت لما كانت مونة اشكال الكتابة اكثر
من مونتها وضع الالفاظ لقلة مونتها قال والحجارة
تدل

تدل على جسم معين اقول فنقل عليه ان الحجارة
لا تدل على جسم معين بل على جسم ما غير معين من افراد
الحجر فلم قال الشارح كذلك اجيب عنه بان المراد
من التعين التعين النوعي لا التعين الشخصي
اي تدل الحجارة على الماهية المعينة وهو ماهية
الحجر اعترض عليه بان الحجارة المهيئة ليست بماهية
نوع الحجر بل فرد من افرادها اجيب عنه بانه لا وجود
للماهية الا في ضمن فرد من افرادها فاذا كان فرد
من افرادها مرتبا كانت الماهية مرتبة قال
صورته على اربعة اقسام اقول فان قلت الاقسام
خمسة وهي الاربعة التي ذكرها الشارح وما كان
للفظ جزء لكن لا لمعناه كالنقطة كما قال الشارح
ابن الفناري رحمه كذلك قلت لما كان مآل
القسمين وهما ما يكون للفظ ومعناه جزء لكن
لا يكون لجزء لفظه معنا وما يكون للفظ جزء لا لمعناه
واحدا عد الشارح هذين القسمين قسما واحدا
وانما قلنا مآلهما واحد لان كل واحد من هذين
القسمين متحد في عدم حصول المعنى لجزء لفظهما
وان كانا متغايرين من جهة ان احد القسمين لا يكون
لمعناه جزء والقسم الاخر يكون لمعناه جزء وبعضهم
جعل الاقسام الخمسة المذكورة وما لا يكون للفظه

ولمعناه جزء كلي اذا كان علما للنقطة وهذا القسم
راجع اما الى القسم الذي لا يكون للفظه جزء واما الى
القسم الذي لا يكون لجزء لفظه معنى لان صرف عدم
كون المعنى لجزء اللفظ على ثلاثة اقسام الاول
ما لا يكون للفظه جزء ولمعناه كلي اذا كان علما للنقطة
والثاني ما يكون للفظه جزء لا لمعناه كالنقطة والثالث
ما يكون للفظه ولمعناه جزء لكن لا يكون لجزء لفظه
معنى قال كالحيوان الناطق علما اقول اعلم انه
لا فرق بين الحيوان الناطق علما وبين عبد الله
علما من جهة ان الحيوان في الحيوان الناطق علما
يكون بازاء [الزاي] في زيد اي كما ان الزاء في زيد لا يقصد به
معنى كما ان العبد في عبد الله علما يكون بازاء
الزاي في زيد لا يقصد به معنى وكما ان الله في عبد [الله]
لا يقصد معنى لكن الفرق بينهما من جهة اخرى
وهي ان الحيوان الناطق علما مفهوماهما الاصليان
جزءان من مفهومه المنقول اليه وليس لعبد الله
مفهوما في الاصلين جزئين من مفهومه المنقول
اليه قال لان معناه الماهية الانسانية اقول
فان قلت الماهية الانسانية هي الحيوان الناطق
فان كان مفهوم الحيوان الناطق الماهية الانسانية
التي هي الحيوان الناطق مع التشخص يلزم ان يكون

مفهوم

مفهوم الشيء لنفسه مع غيره وهو باطل قلت لا نسلم
انه يلزم منه كونه مفهوم الحيوان الناطق لنفسه
مع غيره لان مفهوم الحيوان الناطق مع التشخص
مفهوم للفظ الحيوان الناطق علما وليس لفظ الحيوان
الناطق نفس مفهوم الحيوان الناطق علما حتى
يلزم ان يكون مفهوم الحيوان الناطق لنفسه في غيره
قال المفرد ينقسم الى كلي وجزئي اقول اعلم
ان الكلي هو الذي يمكن ان يفرض صدقه على كثيرين
بالامكان الذاتي سواء وقع على كثيرين في نفس
الامر او لم يقع فيه وسواء فرض صدقه ووقوعه او لم
يفرض فيه فدخل الواجب والشيء واللاشيء ونحو
الكلي والجزئي هو الذي لا يمكن ان يفرض صدقه
على كثيرين كزيد فانه لا يمكن فرض صدقه على
كثيرين لمنع التشخص عن فرض صدقه على كثيرين
فان قيل ما الفرق بين زيد وبين اللاشيء فلم
قيل ان احدهما وهو زيد جزئي والاخر وهو اللاشيء
كلي مع ان كل واحد منهما لا يمكن فرض صدقه
على كثيرين واما زيد فلما مر انفا واما اللاشيء فلانه
لا شيء من الاشياء الخارجية والذهنية يصدق عليه
اللاشيء فلا يمكن ان يفرض صدقه على كثيرين
قلت ما الفرق بينهما هو ان زيدا يمتنع فرض صدقه

علي كثيرين امتناعا ذاتيا فينافي الامكان الامكان الذاتي
واما امتناع فرض صدق اللاشي علي كثيرين فبسبب
ان نقيضه وهو الشي يكون شاملا لجميع الاشيا الخارجية
والذهنية فيكون امتناع فرض صدقه بالغير فلا ينافي
الامكان الذاتي وانما قدم الكلي علي الجزئي لان الكلي
هو الموصل الي المجهولات والمقصود الاصلي للمنطقي
هو الموصل اليها ولهذا قدموه ولان الكلي هو جزء
غالبا والجزء مقدم علي الكل اعلم ان الجزء ما يتركب
الشي منه ومن غيره كالحيوان فانه جزء من الانسان
والانسان مركب منه ومن غيره وهو الناطق والكل
هو الذي يتركب من الاخر كالانسان فانه مركب من
الاجزاء وهو الحيوان الناطق واعلم ايضا انه لا بد
بين كل مفهومين من نسبة من النسب الاربع وهي
التباين والتساوي والعموم والخصوص المطلق
والعموم والخصوص من وجه لانه ان لم يصدق كل واحد
منهما علي كل ما صدق عليه الاخر فبينهما التباين كالانسان
والفرس فانه لا يصدق الانسان علي كل ما صدق عليه
الفرس وبالعكس فان صدق كل واحد منهما علي كل
ما صدق عليه الاخر فبينهما التساوي كالانسان
والضاحك فان ما صدق عليه الانسان صدق
عليه الضاحك وبالعكس وان صدق احدهما علي كل

ما صدق

ما صدق عليه الاخر والاخر يصدق علي بعض ما صدق
عليه الاول فبينهما العموم والخصوص مطلق كالحيوان
والناطق وان صدق احدهما علي بعض ما صدق
عليه الاخر وكذلك الاخر يصدق علي بعض ما صدق
عليه الاول فبينهما العموم والخصوص من وجه كالحيوان
والابيض واذا عرفت هذا فاعلم ان النسبة بين
الكلي والجزئي التباين لانه لا يصدق كل واحد منهما
علي كل ما صدق عليه الاخر وبين الكلي والكل العموم
والخصوص من وجه لصدقهما علي الانسان وصدق
الكلي بدون الكل علي الكلي البسيط اي الكلي الذي
ليس بمركب من الاجزاء كالجنس الاعم وصدق الكل
بدون الكلي علي زيد وبين الكلي والجزء العموم والخصوص
من وجه ايضا لصدقهما علي الحيوان وصدق الكلي
بدون الجزء علي الانسان وصدق الجزء بدون الكلي
علي الجزء الجزئي وهو التشخص والنسبة بين الجزئي
والكل العموم والخصوص من وجه ايضا لصدقهما
علي زيد وصدق الجزئي بدون الكل علي الجزئي
البسيط اي الجزئي الذي ليس بمركب من الاجزاء
كالنقطة المعينة وصدق الكل بدون الجزئي علي الانسان
وبين الجزئي والجزء العموم والخصوص من وجه ايضا
لصدقهما علي التشخص وصدق الجزئي بدون الجزء
علي زيد وصدق الجزء بدون الجزئي علي الحيوان والنسبة

والنسبة بين الكل والجزء العموم من وجه ايضا
لصدقهما على الحيوان فانه كل بالنسبة الى جسم
نام حساس متحرك بالارادة لانه مركب منها وجزء
بالنسبة الى الانسان وصدق الكل بدون الجزء
على الانسان وصدق الجزء بدون الكل على
الجزء البسيط وانما ذكر الجزئي مع عدم تعلق غرض
المنطقيين به ليتضح مفهوم الكلي لانه اذا تصور
مفهوم الجزئي الذي هو ضد مفهوم الكلي اتضح
مفهوم الكلي لان الشيء يتضح زيادة اتضاح
بتصور اضداده وانما قلنا مع عدم تعلق غرض
المنطقيين الى ان تعلق غرض المنطقيين
الموصل بالترتيب الى المجهولات والموصل بالترتيب
لا يكون الا بالكلي لانه يحصل الايصال بترتيب
الكليات بعضها مع بعض الى المجهولات الكليات
ولا يحصل الايصال بترتيب الجزئيات فيكون
الكليات موصلا وموصلا اليه والجزئيات
ليست موصلا وموصلا اليه فلا غرض للمنطقيين
متعلق بالجزئيات قال اي من حيث انه متصور
اقول لما كان ظاهر هذه العبارة وهي نفس
تصور مفهومه يوهم ان المانع من الشركة هو
التصور الذي يتعلق بالمفهوم فسر هذه العبارة

بقوله

بقوله اي من حيث انه متصور اي المانع من الشركة
هو المفهوم من حيث انه متصور لا التصور المفهوم
المتصور اشارة الى رد مذهب من قال ان المتصف
والموصوف مع الكلية والجزئية بالكلية هو التصور
الذي هو الصورة لا المتصور الذي هو ذو الصورة
وانما كان هذا المذهب مردودا لان الصورة
حالة في نفس تشخصه جزئية وجزئية المحل
توجب جزئية الحال فلا تتصور الكلية للصورة
بل على ذي الصورة قال وانما قيد المفهوم
بالتصور اقول يمكن ان يفسر مفهوم الكلي
على اربعة اوجه الاول ما لا يمنع مفهومه والثاني
ما لا يمنع نفسه مفهومه والثالث ما لا يمنع تصور
مفهومه والرابع ما لا يمنع نفس تصور مفهومه
وبيان فساد الوجوه الثلاثة الاول مذكورة
في حاشية السيد فليطلب عنه ثم قال الكلي
اما ذاتي او عرضي اقول فان قيل لم يتعقل
ان الحيوان ذاتي والماشي ليس بذاتي مع
ان كل واحد منهما لاحق للانسان واعم منه
قلت التمييز بين الذاتيات والعرضيات
غامض لكن للمنطقيين قاعدة يمكن التمييز بها وهي
انه اذا كان للشيء الواحد لواحق عامة يكون افرادها

ذاتيا خياله كالحيوان فانه اقدم بالنسبة الى سائر
اللواحق وهي الماشي فان قيل لم جعل الناطق
ذاتيا ولم يجعل الضاحك ذاتيا مع ان كل واحد منهما
مختص للنوع قلت ان القاعدة في التمييز ما كان
له عوارض مختصة يكون اقدمها ذاتيا كالناطق مثلا
فانه مقدم بالنسبة الى المتعجب والضاحك ليس كذلك
لان النطق سبب للتعجب سبب للضحك والسبب
مقدم على المسبب فيكون الناطق مقدما على المتعجب
والضاحك لانه سبب قريب للتعجب وسبب بعيد للضحك
وانما قدم الذاتي على العرضي لان العرض الذاتي نفس الماهية
الشي او جزوه والعرضي عرض لماهية الشي او جزئيه
فيكون الذاتي معروضا والعرضي عارض والمعروض
مقدم على العارض فيكون الذاتي مقدما على العرضي
قال فهو جنس كالحيوان بالنسبة الى الانسان
اقول يمكن ان يكون هذا الكلام اشارة الى ان
الكليات امور اضافية تختلف بالاعتبار فالحيوان
مثلا جنس بالنسبة الى الانسان لانه داخل فيه
شامل له ولغيره كل ما كان كذلك فهو جنس
فالحيوان جنس واما بالنسبة الى الناطق فهو عرض
عام لانه ليس بداخل فيه ولكن شامل له ولغيره
وكل ما كان كذلك فهو عرض عام كالماشي مثلا فانه

والتعجب

عرض

عام ليس بداخل في الانسان وهو شامل له ولغيره
وكاللون فانه جنس ايضا بالنسبة الى الاسود وفصل
بالنسبة الى الكثيف ونوع بالنسبة الى الكيف وخاصة
بالنسبة الى الجسم وعرض عام بالنسبة الى الحيوان
قال واذا سئل عن كل واحد اقول اعلم ان ما هو
سوال عن تمام الماهية فلا يقع في جواب ما هو الا تمام
الماهية المختصة او تمام الماهية المشتركة والمراد بتمام
الماهية المختصة سواء يكون ذلك الماهية حقيقة
الشي وان لا يكون له حقيقة غير هذه الحقيقة
وتمام الماهية المشتركة سواء ان يكون الجزء مشتركا
بين شيئين فصاعدا ولا يوجد بينهما امر داخل
سوى ذلك كالحيوان فانه جزء مشترك بين الانسان
والفرس لا يوجد جزء ذاتي بينهما سوى ذلك
وانما قلنا لا يوجد جزء ذاتي ولم نقل امر مشترك
لانه يوجد الامر المشترك الغير الذاتي بينهما
كالماشي فانه مشترك بينهما لكن لا يكون ذاتيا
بين الانسان والفرس فان الجسم النامي والحساس
والمتحرك بالارادة كلها اجزاء مشتركة بينهما ذاتية
لهما والحيوان غيرها لان الحيوان مجموع جسم النامي
الحساس المتحرك بالارادة والمجموع مغاير لكل
واحد منها فلا يكون الحيوان تمام الماهية المشتركة

علي هذا التفسير مع انه تمام ماهية المشتركة قلت
لا نسلم ان جزء الشي غيره لما ثبت في موضعه ان جزء
الشي لا هو ولا غيره فلا يكون الجسم النامي والحساس
المتحرك بالارادة غير الحيوان وان لم يكن عينه فلا يوجد
غير الحيوان امر مشترك ذاتي بينهما قال وقوله
مختلفين اقول فان قيل ان هذا القيد كما يخرج
النوع يخرج ايضا فصول الانواع وخواصها وقد
قال الشارح يخرج النوع بقوله مختلفين
بالحقائق والفصل والخاصة بقوله في جواب
ما هو قلت ان القيد الاحترازي في جواب
ما هو يخرج الفصول والخواص مطلقا اي
سواء كان فصول الاجناس او فصول الانواع
وسواء كان خواص الانواع او خواص الاجناس
واما العرض العام فلا يخرج الا بالقيد الاخير
لانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق
لكن لا يقال في الجواب اصلا فان قلت ان الجنس
لا يكون مقولا في جواب ما هو بل مقول في جواب
ما هما او في جواب ما هم قلت المراد من قولهم
الجنس مقول في جواب ما هو نفي في الاصطلاح
اي نفي ان الجنس لا يكون مقولا في جواب اي
شيء هو بل مقول في جواب ما هو قال ورسم

بانه

بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين اقول قوله
على كثيرين اي على الافراد لان المراد بالكثيرين
في تعريف النوع هو الافراد واما المراد من الكثيرين
في تعريف الجنس هو الماهيات والانواع فان
قلت ان الجنس انه مقول على الافراد فلم قلت
المراد بالكثيرين في التعريف الجنس الانواع دون الافراد
قلت انه مقول على الافراد لا بالذات بل ثانيا
بالعرض لانه يقال اولا بالذات على الماهيات
الماخوذة من الافراد وبواسطتها يقال على الافراد
المتشخصات ولقائل ان يقول لا حاجة الى قوله
دون الحقيقة لان الجزء مقولا عليه هذا القول
الاحتراز عن الجنس والجنس يخرج بقوله
على كثيرين بدون الحقيقة لان الجنس لا يكون
مقولا على هذه الكثيرين بالذات قال
وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة
يخرج الجنس اقول ولو قال قوله دون الحقيقة
يخرج الجنس لكان اولى لانه لا مدخل لقوله مختلفين
بالعدد في الاخراج لان الجنس مقول ايضا
على كثيرين مختلفين بالعدد
والله اعلم بالصواب
تم حاشية مرداي
بحمد الله
وعونه

ولقايل ان يقول ان العلم ينقسم الى التصور
والتصديق والتصديق ينقسم الى المطابق
وغير المطابق والمطابق هو العلم وغير
المطابق هو الجهل فان الجهل قسم من
التصديقات والتصديق قسم من العلم وقسم
القسم قسم فيلزم ان يكون الجهل قسما
من العلم وهو محال واجيب بان المراد
من العلم هو الشعور الذهني بحيث يدخل
فيه الظن والشك والجهل ولا باس ان يكون
الجهل قسما من اقسام الشعور الذهني
لان العلم بهذا المعنى شاملة
والله اعلم
بالصواب
واليه
المرجع
والمآب

حاشية على شرح ايساغوجي تاليف

الشيخ الامام والحبر الهمام

البردعي رحمه

الله رحمة

ام

حاشية البردعي على شرح حسام كاتي على ايساغوجي ... كاتب تاريخ ...
١٠١٤ ... فرز عبد السلام ...

... فرز ... حلاو ...

... محمد ...

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لمن وجب وجوده وبقاؤه وامتنع عدمه وفناؤه
والصلاة على محمد المقبول الذي لم يتمكن اليه المجهول
وبعد فقد جمعت هذه الحواشي للمبتدي بالاستعانة
القادر من الكتب مع ضم ما لاح لبالي الفاتر وما
فعلت هذا اعتمادا على اغماض الابصار من مواقع الانظار
فاني لمقر ان ما استخرجه فكري غير صحيح قال الحمد لله الواجب
وجوده الممتنع نظيره الممكن سواه وغيره اقول ذكر فيه ثلاث
مقالات الاولى في بيان مفهومات هذه الاسما والثانية في
بيان وجه الحصر ووجه تقديم البعض على البعض والثالث
في السوالات مع الاجوبة المقالة الاولى في بيان المفهومات
والحمد هو الثنا باللسان على الجميل الاختياري قصدا مطلقا
فالثنا جنس شامل له وللشكر والمدح وباللسان احتراز
عن صنفي الشكر وهما الشكر بالجنان والشكر بالاعضا
وعلى الجميل الاختياري لتحقق ماهية الحمد لان الحمد لا يستعمل
في غير الاختياري فلا يقال حمدت زيدا على حسنه او على
شجاعته وقصدا اي مقصودا به تعظيم من الثنا له احتراز
عن الاستهزا وعن قول من قال فلان العالم قد قرا على وانه
لا يقصد فيهما تعظيم من الثنا له مطلقا اي سواء كان بعد
الاحسان او قبله احترازا عن الشكر باللسان يكون
بعد الاحسان فقط والله علم للذات الواجب المستجمع
لجميع الصفات يكون الحمد له مقابلة الحمد لجميع الصفات
ولم يقل الحمد للواجب او غيره لانه على تقدير استجماع
لفظ الله لجميع الصفات يكون الحمد لله مقابلة الحمد
بجميع الصفات والحمد للواجب او غيره لئلا يتوهم اختصاص

الحمد بوصف دون وصف والواجب الوجود هو الذي يقتضي
وجوده لذاته اي ذاته توجب وجوده فان قلت هذا استلزم
تقديم الشي على نفسه او كون الشي موجودا مرتين لانه لما
كان الذات سببا وموجبا للوجود كان متقدما بالوجود
عليه ضرورة تقدم وجود السبب على المسبب فان كان
الوجود المتقدم غير الوجود المتاخر يلزم تقديم الشي
على نفسه وهو باطل وان كان وجود المتقدم غير وجود
المتاخر يلزم ان يكون الشي موجودا مرتين وهو باطل
ايضا قلت ان ذاته من حيث هي توجب وجوده بلا اعتبار
وجوده وعدمه فلا يلزم تقدم الموجود على نفسه ولا كونه
موجودا مرتين وايضا يلزم على تقدير كون الوجود المتقدم
غير الوجود المتاخر التسلسل لانه ان كان الوجود
المتقدم الذي غير الوجود المتاخر مقتضى الذات كان
الذات متقدما عليه بالوجود فهذا الموجود غير الوجودين
المتاخرين بالعرض فيحصل للذات وجود ثالث وهذا الوجود
الثالث ايضا ان كان مقتضى الذات كان الذات متقدما
عليه بالوجود فيكون تقديمه اليها به فيلزم التسلسل وهو
باطل ايضا فافهم ولا تغفل فان هذا المحل من مصرف
الاذهان والممتنع هو الذي يقتضي عدمه لذاته والممكن
هو الذي لا يقتضي وجوده ولا عدمه لذاته بل يكون وجوده
وعدمه من غيره وهو الله وانما وجب وجود الباري تعالى
لانه موجد الاشيا والموجد لا يكون الا كذلك وانما
امتنع نظيره لان وجود النظير مستلزم للفساد وهو
فساد العالم كما بين في علم الكلام وانما سوى وجوده الممكن
وعدمه لانه لا يقتضي وجوده وعدمه ولا يمتنعان بخلاف

الواجب فانه يقتضي وجوده ويمتنع عدمه وبخلاف الممتنع فانه
يمتنع وجوده ويقتضي عدمه ولا يمتنع اعلم ان للممكن عدما قديما
وهو العدم الذي قبل وجوده وعدما حادثا وهو الذي بعد
وجوده والمراد من قولنا عدم الممكن من غير عدمه الحادث
لا عدمه القديم الا لم يوجد الاعدام القديمة لان العدم
القديم الذي قبل الوجود ان كان من غيره وهو الله كان
هذا العدم مسبوقا بالاراده وكل مسبوق بالاراده حادث
فهذا العدم حادث فلم توجد الاعدام القديمة مع ان المتكلمين
قائلون بالاعدام القديمة وعلم منه ان الاعدام اما
حادثة او قديمة وكل منهما اما وقوعي او فرضي فالعدم القديم
الوقوعي حاصل للممكن قبل وجوده والعدم الحادث الوقوعي
يحصل بعد الوجود ووجود الممتنع لم يحصل له العدم
الحادث الوقوعي لان العدم الحادث الوقوعي يحصل بعد
الوجود ووجود الممتنع محال فحصول العدم الحادث الوقوعي
للممتنع محال والعدم الفرضي سوا كان قديما او حادثا
حاصلا للواجب لا العدم الحادث الوقوعي لان وجود الله
تعالى ازلي وابدي منزه عن العدم الوقوعي والمقالة
الثانية في بيان وجه الحصر ووجه تقديم البعض على
البعض اما وجه الحصر فهو ان الشي اما ان تسلب الضروره
عن طرفيه معا او عن احد طرفيه فان كان الاول فهو
الممكن وان كان الثاني فهو لا يخلو اما ان يسلب عن طرفه
العدم او عن طرفه الوجود والاول الواجب والثاني الممتنع
فان قلت هذا الحصر ليس بحاصر لانه يوجد قسم في العقل
ليس من الاقسام التي هي في الحصر وهو ان يكون الشي
طرفان ضروريان قلت هذا القسم محال لانه يلزم منه

اجتماع

جب

اجتماع النقيضين بخلاف الاقسام فيه تامل وانما قدم الوا
على الممتنع لان امتناع النظير موقوف على الواجب لان
الواجب نظير له والنظير له موقوف عليه لانه ما لم
يثبت النظير له لم يتصور النظير فكان موقوفا عليه
لامتناع النظير لان الامتناع موقوف على النظير لانه
عرض يقوم بالنظير والعرض موقوف على ما يقوم به
فاذا كان موقوفا على النظير والنظير موقوفا على النظير
له فكان موقوفا النظير له اذ النظير له والنظير موقوفا
عليه لامتناع لان الموقوف عليه للموقوف هو عليه موقوف
عليه كذلك الموقوف فثبت ان امتناع النظير موقوف
على الواجب والموقوف عليه مقدم على الموقوف فلذا قدم
الواجب عليه وهذا الوجه يدل على تقديم الواجب على
الممتنع فقط والممكن معا الذي يدل على تقديم الواجب
على الممتنع والممكن معا هو ان الواجب صفة جرت
على من هي له وغيره صفة جرت على غير من هي له وتقديم
الاول اولى لانه صفة لفظا وحقيقة فان قلت الواجب
صفة جرت على غير من هي له كالممتنع والممكن لان الواجب
وصف الوجود لا وصف الله تعالى كما ان الممتنع هو
وصف النظير لا وصفه تعالى والممكن هو وصف الغير
لا وصفه تعالى قلت الوجود الباري تعالى
كما بين في علم الحكمة وقدم الممتنع على الممكن لان الممتنع هو
مسلوب الضرورة عن احد الطرفين والممكن هو مسلوب
الضرورة على الطرفين معا فاعتبر الطرف المسلوب
لان الطرف المسلوب واحد في الممتنع واثنان في الممكن
والواحد قبل التعدد والمقالة الثالثة في السوالات

بع الاجر فان قلت الحمد واجب لله تعالي فلم حمد الشارح بل
اخبر عن ثبوت الحمد قلت المراد بالحمد الثاني ما يشعر بالتعظيم
والاخبار عن ثبوت الحمد لله تعالي مشعر بالتعظيم فان قلت
الواجب اسم فاعل لا يعمل الا اذا كان بمعني الحال او الاستقبال
لا بمعني الماضي والواجب ههنا بمعني الماضي لان كونه
تعالي واجب شيا قد وجد في زمان الماضي قلت الواجب
مايدل علي الحال فان الله تعالي كونه واجبا موجود في الحال
وكون الوجوب موجودا قبل زمان الحال لا يقدح كون
الواجب موجودا في الحال فان قلت لا عدم للواجب اصلا
فلم قلتم طرف العدم غير ضروري قلت العدم الفرضي
حاصل للواجب كما مر فان قلت لا وجود للممتنع ايضا فلم قلتم
طرف الوجود غير ضروري قلت الوجود للممتنع فرضي لا وقوعي
فان قلت يلزم من قوله الممكن سواه ان يكون الممتنع ممكنا
لان الممتنع ايضا مما هو غير الواجب وهو اي كون الممتنع
ممكنا محال قلت الضمير يرجع الي الواجب والممتنع معا
وافراد الضمير باعتبار كل واحد منهما فمعني الممكن سوا
كل واحد من الواجب والممتنع وهذا الجواب صحيح وبعضهم
اجاب بان المراد بالامكان الامكان العام وهو سلب الضرورة
عن احد الطرفين وهو يشمل الممتنع لان الضرورة مسلوبة
عن احد طرفيه وهو طرف الوجود واعترض عليه بانه يشمل
الواجب ايضا فلم يكن لقوله الممكن سواه معنا ثم اجاب
عنه البعض بان المراد بالامكان الامكان العام مقيد بجانب
العدم اي يكون الضرورة مسلوبة عن جانب الوجود لا عن
جانب العدم والامكان العام بهذا القيد لا يصدق علي
الواجب لان الضرورة ليست بمسلوبة من جانب الوجود

ولكن

ولكن يصدق الممتنع والممكن الخاص اما صدقه علي الممتنع فظاهر
لان الضرورة مسلوبة جانب الوجود دون جانب العدم
واما صدقه علي الممكن الخاص فلانه اذا كان الضرورة
مسلوبة علي طرفيه الوجود والعدم كانت مسلوبة عن طرفيه
الوجود ضرورة وهذا الجواب ليس بصواب لانه ليس بمطابق
لغرض الشارح وعدم مطابقته لغرض الشارح معلوم لمن
له ادني تامل ولانه لا يلزم من هذا الجواب كون قسم الشي قسيما
له لان الممتنع قسم من الممكن بهذا المعني وقد جعله الشارح
قسيما له وانما قلنا وقد جعله الشارح قسيما له لان مقصود
الشارح بيان الصفات المغايرة بالمفهوم بحيث لا يصدق
مفهوم كل واحد علي الاخر فيكون كل واحد من الصفات الثلاثة
قسيما للاخر فيلزم كون قسم الشي قسيما له وهو ظاهر البطلان
فان قلت قوله سواه مغن عن قوله وغيره فيلزم التكرار قلت
لا نسلم التكرار لان الثاني عطف تفسيري للاول وان سلم
لزوم التكرار لكنه جاز للتفنن في العبارة وهذا مرغوب
عند البلغاء قال الصادر باختياره شره وخيره اقول
اعلم اولا ان الاختيار والارادة عند المتكلم صفة زائدة
مغايرة للعلم والقدرة موجبة لوقوع مقدورات الله تعالي
في وقت دون وقت وعلي هيئة دون هيئة كما مر في كتب
الكلام اذا عرفت هذا نعلم ان قول الشارح هذا اشارة
الي رد مذهب الحكما لانهم قالوا الواجب موجب بالذات
لا فاعل مختار بالاختيار ونسبة مقدوراته اليه كنسبة
الاحراق الي الشمس اي كما ان ايجاد الشمس للاحراق واجب
كذلك ايجاد الواجب للمقدورات بلا اختيار وايضا اشارة
الي رد مذهب الثنوية والمجوسية لانهم قالوا ان الله تعالي

لا يقدر على الشر والا لكان شريرا اجيب بان الخير والشر باعتبار
ذاتيهما ليس خيرا ولا شرا بل بالنسبة الى غيرهما فيجوز ان يكون
الشر بالنسبة الينا شرا وبالنسبة الى الله تعالى لا يكون شرا
فلا يكون الله تعالى بسبب صدور الشر عنه شريرا حاصله
ان خالق الشر هو الله تعالى ليس بشرير بل باسم وهو
العباد وانما قدم الشر على الخير لان مقصود الشارح بيان
ارادة الله تعالى الشر لا ارادته الخير لان ارادة الله تعالى الشر
مختلف فيه وارادته الخير وان كان مختلفا فيه ايضا لان
الثنوية قائلون بان فاعل الخير يزدان واراديم ملكا والله
تعالى منزه عن فعل الخير والشر لكن القائل بعدم ارادة
الله تعالى الشر اكثر من القائل بعدم ارادة الله تعالى
الخير فكان ارادة الله تعالى الخير متفقا عليه بالنسبة الى
ارادة الله تعالى الشر فكان ذكر ارادته الخير بالتبع لانه لما
كان المقصود بيان ذكر ما وقع النزاع فيه كثيرا هو ارادة
الله تعالى الشر فكان مقصودا بالذكر والمقصود بالذكر
اولى بالتقديم من غيره او لان الشر اقل حروفا في الكتابة
من الخير والاقل لخفته اولى بالتقديم او لان في الخير حرفا
ثقيلا وهو الخاء حرف حلق وهو اليا فكان ثقيلا بخلاف
الشر لا يوجد ان فكان الشر خفيفا وصحيحا والخفيف
والصحيح اولى بالتقديم او لان الشر سبب الظلمة والخير سبب
النور والظلمة مقدمة على النور في كلام الله تعالى وجعل
الظلمات والنور ولذا قدم الشارح سبب الظلمة وهو
الشر على سبب النور وهو الخير اتباعا لكلام الله تعالى
قال اردت ان اكتب بالبا اوراقا اقول قيل عليه
ان الاوراق ليس بمكتوب بل المكتوب هو الحروف فلم قال

الشارح

الشارح ان اكتب اوراقا تامل واجيب عنه بان هذا من قبيل
ذكر المحل وارادة الحال يعني ذكر الشارح الاوراق واراد بها
الحروف حالة في الاوراق قال اعلم ان للمنطق اصطلاحات
يجب استحضارها للمبتدي هذا الكلام اشارة الى ان المنطق
آلة للعلوم فان قيل يلزم من كونه آلة للعلوم كونه آلة لنفسه
لانه من العلوم قلت المراد من العلوم في قوله اذا اراد ان
يشرع في شيء من العلوم سوى المنطق وبعضهم اجاب بانه آلة
لنفسه ايضا بمعنى ان المنطق طرق كلية يعرف بها الطرق الجزئية
التي يعرف صحتها وفسادها بالمنطق الذي هو الطرق الكلية
حاصله ان الطرق الجزئية آلة للمنطق الذي هو الطرق
الكلية وهي آلة للطرق الجزئية فتكون الطرق الكلية
آلة للطرق الكلية لان الآلة للآلة آلة للشيء فيكون الشيء
آلة لنفسه وفيه نظر لانه يلزم منه الدور لان معرفة
الطرق الكلية حينئذ تتوقف على معرفة الطرق الجزئية
ومعرفة الطرق الجزئية تتوقف على معرفة الطرق الكلية
وهو المطلوب فيلزم الدور وهو اي الدور هو ان يتوقف
الشيء على ما يتوقف على ذلك الشيء باطل لانه يلزم منه توقف
الشيء على نفسه كما اذا توقف ا على ب وب على ا كان ا
موقوفا على ا لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف
على ذلك الشيء فيلزم توقف الشيء على نفسه اعلم ان المراد
بالوجوب في قوله يجب استحضارها هو الوجوب الجعلي
غير الشرعي لا الوجوب الحقيقي وهو ما يكون طرف الوجود
ضروريا ولا الوجوب الشرعي وهو ما يأثم العبد بتركه
وانما قلنا لا الوجوب الحقيقي ولا الوجوب الشرعي
لان استحضارها ولا الاصطلاحات سلب الضرورة

على طرف وجوده لانه من الممكنات ولا شيء من الواجب الحقيقي
كذلك وايضا لا يأثر العبد بتوكد ثبوته بواجب بالوجوب
الحقيقي ولا الوجوب النوعي قال ايساغوجي اقول هذا مركب
من ثلاثة الفاظ في لغة اليونان وهي ايسا غو جي ومعنا
الاول في لغة اليونان بالعربية انت ومعنى الثاني انا ومعنى
الثالث اجي ثم حذف الف اجي للاختصار ثم نقله المنطقيون
وجعلوه علما للكليات الخمس فان قيل المناسبة غير حاصلة
بين المنقول والمنقول اليه مع انها واجبة بينهما قلت لا نسلم
وجوب المناسبة بينهما قال صاحب التسمية اطلق التنبيه
على الاستفهام والامر على النهي مع انه لا مناسبة بينهما اي بين
الامر والنهي لان الامر يدل على طلب الفعل والنهي يدل على طلب
ترك الفعل وبين التنبيه والاستفهام لان الاستفهام
يدل بالوضع على طلب الفهم والتنبيه لا يدل على الطلب
دلالة وضعية وانما جاز عدم المناسبة بينهما لانه لا مناقشة
في الاصطلاحات وبعضهم قال انه اسم للحكيم المستخرج
للكليات الخمس فسماها به تسمية للمستخرج باسم المستخرج قال
وهي اي النوع والجنس اقول وانما قدم النوع على الجنس
مع ان الاولى عكسه لان الجنس جزء النوع والجنس مقدم
على الكلي لان ما صدق عليه قليل وما صدق عليه الجنس النوع ء
كثير والقليل قبل الكثير وقدم ايضا على الفصل لان
عكسه اولى لما مر انفا لان النوع يقع في جواب ما هو والفصل
لم يقع في جوابه ما هو والواقع في جواب ما هو اشرف
لانه تمام ماهية الشيء والاشرف اولى بالتقديم وقدم
النوع على الخاصة والعرض العام لانهما عارضان والنوع
معروض والمعروض مقدم على العارض لان المعروض

متبوع

متبوع والعارض تابع والمتبوع قبل التابع وقدم الجنس
على الفصل لان الجنس امر مبهم غير متحصل بتخصيصه فيحمل
على الاشيا الكثيرة ويحصله الفصل ويخصصه ويزيل
ابهامه فلابد اولا من امر مبهم حتى يخصصه شيء ويزيل
ابهامه وقدم على الخاصة والعرض العام لانهما عارضان
والذاتي اولى بالتقديم لان الذاتي نفس خاصة الشيء
او جزؤه وهو نفس الشيء وجزؤه مقدم على عارضه
وقدم الفصل على الخاصة والعرض العام لانه ذاتي
والذاتي مقدم على العارض لما مر انفا وقدم الخاصة
على العرض العام لان ما صدق عليه الخاصة قليل
وما صدق عليه العرض العام كثير والقليل قبل الكثير
قال والدلالة اقول وانما قدم الدلالة على الدال والمدلول
مع ان الاولى عكسه لان الدلالة موقوفة عليهما والموقوف
عليه مقدم على الموقوف لانه لما كانت الدلالة علة لاتصاف
الدال بالدالية واتصاف المدلول بالمدلولية كانت
مقدمة عليهما لان الدلالة صفة الشيء متقدم على ذلك
الشيء متصفا بهذه الصفة وانما قلنا ان الدلالة
موقوفة عليهما لان الدلالة من الامور القائمة النسبية
بالمنتسبين لان الدلالة قائمة بالذات والمدلول
فتكون موقوفة عليهما واعلم ان المراد بالدلالة ههنا
اعم من الدليل المصطلح عند اهل الكلام اي سواء كان
يلزم من التصور لشيء التصور لشيء اخر ولزم التصديق
به التصديق بشيء اخر وانما قدم الدليل على المدلول
لان العلم بالدليل علة للعلم بالمدلول والعلة تتقدم
على المعلول قال والدلالة تنقسم اقول اعلم اولا ان

ان الدلالة اما لفظية او غير لفظية لانه ان كان لفظا
فلفظية وان لم يكن فغير لفظية والدلالة اللفظية منقسمة
الى طبيعية وعقلية ووضعية كما ذكرها الشارح مثال
الدلالة اللفظية الوضعية كدلالة زيد على معناه وهو الذات
المخصوصة ومثال الدلالة اللفظية العقلية كدلالة اللفظ
المسموع من وراء الجدار على لافظه ومثال الدلالة اللفظية
الطبيعية كدلالة اح على وجع الصدر والدلالة الغير
اللفظية منقسمة الى وضعية ان كانت بتوسط الوضع
كالخطوط والعقود والاشارات والنصب فان الواضع
وضعها لمعان مخصوصة فان النصب مثلا كالخشب
المنصوب فى ما يدل على ان وضع هذا المكان متحمل
بالوضع وكذا غيره والى عقلية ان لم يكن بتوسط الوضع
كدلالة العالم على الصانع ولم يذكر الشارح الدلالة
الغير اللفظية باقسامها لان المقصود بالنظر المنطقي
الدلالة اللفظية الوضعية لانها المستعملة فى العلوم
على ما لا يخفى قال او يدل على ما يلازمه فى الذهن
قلت اي على شيء يلزم العلم به من العلم بمفهوم
اللفظ اي الدلالة الالتزامية هي التي يلزم من
العلم بالملزوم العلم باللازم من غير احتياج الى واسطة
لانه ما يليه يقول لما لانه يقع محمولا للموضوع
الذي هو الاسم ثم ان المصدر بلام التعليل كالمتغير
فى دليل اثبات الحدوث للعالم وهو قولنا لانه
تغير وكل متغير حادث فان المتغير وقع محمولا للموضوع
الذي وهو اسم ان المصدر بلام التعليل وهو العالم
لان الضمير فى لانه عبارة عن العالم وراجع اليه

غير

غير احتياج الى علم اللازم فى الجزم فى اللزوم بينهما وهذا
هو معنى اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو معتبر
فى الدلالة الالتزامية كالزوجية للاربعة فانه يلزم
من العلم بماهية الاربعة العلم بزوجية الاربعة قال
لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج اقول لانه ان دل
على كل امر خارج لزم دلالة اللفظ على امور غير متناهية
لان كل امر خارج عن معنى اللفظ غير متناهية ولو
دل على كلها لزم دلالة اللفظ على امور غير متناهية
وهو ظاهر البطلان قال لان ملازمة الخارجية
اقول لابد فى هذا المقام من معرفة الملازمة مطلقا
والملازمة الخارجية والملازمة الذهنية ومعرفة
اللازم والملزوم ومعرفة الشرط والمشروط اعلم
ان الملازمة تطلق على كون الشيء مقتضيا للاخر والشيء
الاول هو المسمى بالملزوم والثاني المسمى باللازم كطلوع
الشمس لوجود النهار فان طلوع الشمس مقتضى
لوجود النهار وطلوع الشمس ملزوم لطلوع النهار
لازم والملازمة الخارجية على كون الشيء مقتضيا
للاخر فى الخارج اي فى نفس الامر اي كلما ثبت تصور
الملزوم فى الخارج ثبت تصور اللازم فيه كالمثال
المذكور وكالزوجية للاربعة فانه كلما ثبت طلوع
الشمس ثبت وجود النهار فيه وايضا كلما ثبت ماهية
الاربعة ثبت زوجيته فيه والملازمة الذهنية هي
كون الشيء مقتضيا للاخر فى الذهن اي متى ثبت
تصور الملزوم فى الذهن ثبت تصور اللازم فيه
كلزوم البصر للعمى فانه كلما ثبت تصور العمى فى الذهن

ثبت تصور البصر في الذهن اعلم انه بين الملازمة الخارجية
والملازمة الذهنية اعم من الملازمة الخارجية لانه كلما ثبت
الملازمة الخارجية ثبت الملازمة الذهنية لانه كلما ثبت تصور
اللازم عند تصور الملزوم في الخارج ثبت تصور اللازم عند
تصور الملزوم في الذهن وليس كلما ثبت الملازمة الذهنية
ثبت الملازمة الخارجية لانه ليس كلما تصور اللازم عند
تصور الملزوم في الذهن ثبت تصور اللازم عند تصور
الملزوم في الخارج فانه ثبت تصور البصر عند تصور
العمى في الذهن ولم يثبت في الخارج والشرط هو الذي
يتوقف عليه الشيء ولم يدخل في ماهيته ولم يؤثر
ويسمى الموقوف بالمشروط والموقوف عليه بالشرط كالوضوء
للصلاة فان الوضوء شرط موقوف عليه للصلاة وليس
بداخل فيها ولا مؤثر فيها فاذا عرفت هذا فاعلم ان الملازمة
الخارجية لو جعلت شرطا للدلالة الالتزامية لم يتحقق دلالة
الالتزامية بدون الملازمة الخارجية لان المشروط لا يتحقق
بدون الشرط كما لا يتحقق الصلاة بدون الوضوء واللازم
اي عدم تحقق الدلالة الالتزامية بدون الملازمة الخارجية
فيه ذلك الملزوم وهو كون الملازمة الخارجية شرطا
لان بطلان اللازم مستلزم لبطلان الملزوم وانما قلنا
اللازم باطل لان العدم اي الذي مفهومه عدمي كالعمى
يدل على الملكة اي على الذي مفهومه وجودي كالبصر
دلالة الالتزامية لانه كلما ثبت تصور العمى في الذهن ثبت
تصور البصر في الذهن مع انه لم يثبت الملازمة
الخارجية لانه ليس كلما ثبت تصور العمى في الخارج ثبت
تصور البصر فيه لان بينهما معاندة في الخارج وانما قلنا

ان

ان مفهوم العمى عدمي ومفهوم البصر وجودي لان مفهوم العمى
عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا وهو مفهوم عدمي
ومفهوم البصر هو قوة العقل يدرك بها المحسوسات
البصرية وهو مفهوم وجودي لانه ليس في معناه نفي وانما
قيدنا مفهوم عدمي البصر بقولنا عما من شانه ان يكون بصيرا
لاخراج الحجر والشجر وغيرهما فان الحجر والشجر يصدق
عليهما عدم البصر لكن ليس من شانهما ان يكونا بصيرين
قال مدلول اللفظ ينقسم اقول فان قلت المنطقي
لا يبحث من حيث انه منطقي الا عن المعاني لانها الموصول
منه الى المجهولات فلم ذكر بحث الالفاظ قلت لانه لما كان
افادة المعاني واستفادتها متوقفة على الالفاظ ذكرها
فان قلت تحصل الافادة والاستفادة بالاشارات
قلت تحصل بالافادة تفهيم المحسوسات وفهمها دون تفهيم
المعدومات والمعقولات وفهمها فان قلت تحصل
باشكال الكتابة تفهيم المعاني كلها وفهمها محسوسة
كانت او معدومة او معقولة فلم احتيج الى وضع الالفاظ
قلت لما كانت مؤنة اشكال الكتابة اكثر وضعوا الالفاظ
لعدم مؤنتها اقول والحجارة تدل على جسم معين قلت
قيل ان الحجارة لا تدل على جسم معين بل على جسم ما غير
معين من افراد الحجر فلم قال الشارح كذلك اجيب عنه
بان المراد بالمعين التعيين النوعي لا التعيين
الشخصي اي تدل الحجارة على الماهية المعينة وهو ماهية
الحجر اعترض عليه بان الحجارة الموضوعة ليست بماهية
نوع الحجر بل فرد من افراده اجيب عنه بانه لا وجود
للماهية الا في ضمن الخاص فرد من افرادها نوعيا كانت

الماهية موجبة قال صدقه على اربعة اقسام اقول فان قلت
الاقسام خمسة وهي الاربعة التي ذكرها الشارح وما كان
للفظ جزء ولكن لا لمعناه كالنقطة كما قال الشارح ان عرى
كذلك قلت لما كان مال القسمين وهما ما يكون للفظ
ومعناه جزء لكن لا يكون بجزء لفظه معنى وما يكون للفظ
جزء لا لمعناه واحدا عد الشارح هذين القسمين قسما واحدا
وانما قلنا مالهما واحد لان كل واحد من هذين القسمين
متحد في عدم حصول المعنى بجزء لفظهما وان كانا متغايرين
من جهة ان احد القسمين لا يكون لمعناه جزء والقسم
الاخر يكون لمعناه جزء وبعضهم جعل الاقسام ستة
وهي الخمسة المذكورة وما لا يكون للفظ ومعناه جزء
كق اذا كانت علما للنقطة وهذا القسم راجع اما الى
القسم الذي لا يكون للفظ جزء واما الى القسم الذي
لا يكون لجزئه لفظه معنى لان صدق عدم كون المعنى
بجزء اللفظ على ثلاثة اقسام الاول ما لا يكون للفظ
ولمعناه جزء اذا كان علما للفظ والثاني ما يكون
للفظ جزء لا لمعناه كالنقطة والثالث ما يكون للفظ
ولمعناه جزء لكن لا يكون لجزء لفظه معنا قال كالحيوان
الناطق اقول اعلم ان لا فرق بين الحيوان والناطق
علما وبين عبد الله علما من انه جزئية الحيوان في الحيوان
الناطق علما يكون بازاء الزاي في زيد اي كما ان الزاي
لا يقصد به معنا كذلك لا يقصد بالحيوان معنا وكذلك
الناطق في الحيوان الناطق لا يقصد به معنا كما ان
العبد في عبد الله علما لا يقصد به معنا لكن الفرق
بينهما من جهة اخرى وهي ان الحيوان الناطق علما مفهوم

ها

ها الاصليان بجزئين من مفهومها المنقول اليه قلت لان
معناه الماهية الانسانية مع التشخص قال فان قلت
الماهية للانسان على الحيوان الناطق فان كان مفهوم
الحيوان الناطق الماهية الانسانية التي على الحيوان
الناطق مع التشخص يلزم ان يكون مفهوم الشي نفسه
مع غيره وهو باطل اقول لا نسلم انه يلزم من كون الحيوان
الناطق نفسه مع غيره لان مفهوم الحيوان الناطق مع التشخص
مفهوم للفظ الحيوان الناطق علما وليس لفظ الحيوان
الناطق نفس مفهوم الحيوان الناطق حتى يلزم انه يكون
مفهوم الحيوان الناطق نفسه مع غيره قال المفرد ينقسم
الى كلي وجزئي قوله اعلم ان الكلي هو الذي يمكن ان يعرض
وجوده على كثيرين بالامكان الذاتي سواء وقع على كثيرين
في نفس الامر او لم يقع فيه وسواء فرض وقوعه على
كثيرين او لم يفرض فيدخل الواجب والشمس واللاشي
في تعريف الكلي والجزئي هو الذي لا يمكن ان يعرض صدقه على
كثيرين كذلك فانه لا يمكن فرض صدقه على كثيرين
لمنع التشخص عن فرض صدقه على كثيرين فان قيل
ما الفرق بين زيد وبين اللاشي فلم ان احدهما زيد
وهو جزئي والاخر وهو اللاشي كلي مع ان كل واحد منهما
لا يمكن فرض صدقه على كثيرين اما زيد فلما مر انفا
واما اللاشي فلانه لا شي من الاشياء الخارجية الذهنية
يصدق عليه اللاشي فلا يمكن ان يعرض صدقه على كثيرين
قلت الفرق بينهما وهو ان زيدا الممتنع فرض صدقه
على كثيرين امتناعا ذاتيا في الامكان الذاتي واما
امتناع فرض صدق اللاشي ممكن على كثيرين بسبب

صدقه

هننه

انما مقتضيه هو النفي بكون الشي شاملا لجميع الاشيا الخارجية والذ
فيكون امتناع فرض صدقه بالغير فلا ينافي الامكان الذاتي
ولما قدم الكلي على الجزي لان الكلي هو الموصل الي المجهولات
والمقصود بالاصل للمنطقيين هو الموصل اليها فلذا قدم
اولان الكلي جزء الجزي غالبا او الجزي مقدم على الكلي اعلم
ان الجزء ما يتركب الشي منه ومن غيره كالحيوان فانه جزء من
الانسان والانسان مركب منه ومن غيره وهو الناطق والكل
هو الذي يتركب من الاجزا كالانسان فانه مركب من الاجزا
وهو الحيوان الناطق واعلم انه لا فرق بد بين كل مفهومين
من بيان النسبة من النسب الاربع وهي التساوي والتباين
والعموم من وجه والخصوص والعموم مطلقا لانه لم يصدق
كل منهما على ما صدق عليه الاخر وبينهما التباين كالانسان
والفرس فانه لا يصدق الانسان على ما صدق عليه
الفرس وبالعكس فان صدق كل منهما على كل ما صدق
عليه الاخر فبينهما التساوي كالانسان والضاحك
فانه كلما صدق عليه الانسان صدق عليه الضاحك
وبالعكس وان صدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر
والاخر ما يصدق على بعض ما صدق عليه الاول
فبينهما عموم وخصوص مطلق كالحيوان والناطق فان
صدق احدهما على بعض ما صدق عليه الاخر والاخر
كذلك فبينهما عموم وخصوص من وجه كالحيوان والابيض
واذا عرفت هذا فالنسبة بين الكلي والجزي والتباين
لانه لا يصدق كل واحد منهما على ما صدق عليه الاخر
وبين الكل والكلي العموم من وجه لصدقهما على الانسان
وصدق الكلي بدون الكل على الكلي البسيط الذي

ليس

ليس بمركب من الاجزا كالصدق الاعم وصدق الكلي بدون
الكلي على زيد وبين الكلي والجزء العموم من وجه ايضا لصدقهما
على الحيوان وصدق الكلي الجزء على الانسان وصدق
الجزء بدون الكلي على جزء الجزء وهو التشخص والنسبة
بين الجزء والكلي العموم من وجه ايضا لصدقهما على زيد
وصدق الجزء بدون الكلي على الجزي البسيط اي الذي
تركب من الاجزا كالنقطة المعينة وصدق الكلي بدون
الجزي على الانسان وبين الجزي والجزء العموم من وجه
ايضا لصدقهما على التشخص وصدق الجزي بدون الجزء
على زيد وصدق الجزء بدون الجزي على الحيوان والنسبة
بين الكلي والجزي العموم من وجه لصدقهما على الحيوان
فانه كلي بالنسبة الي جسم نام حساس متحرك بالارادة لانه
مركب منهما وجزء بالنسبة الي الانسان وصدق الكل
بدون الجزء على الانسان وصدق الجزء بدون الكلي
على الجزء البسيط وانما ذكر الجزء مع عدم تعلق غرض
المنطقيين له ليتضح مفهوم الكلي لانه اذا تصور مفهوم
الجزي الذي هو صدق مفهوم الكلي لان الشي يتضح زيادة
ايضاح بتصور اضداده وانما قلنا مع عدم تعرض المنطقيين
له لان تعلق غرض المنطقيين للموصل بالترتيب الي
المجهولات والوصول بالترتيب لا يكون الا بالكلي لانه
يحصل الايصال بترتيب الكليات بعضها مع بعض الي
المجهولات الكليات ولا يحصل الايصال بترتيبها الي
المجهولات من الكليات ولا يحصل الايصال بترتيب الجزيا
بعضها مع بعض الي المجهولات مطلقا اي سوا كانت
المجهولات كليات او جزيات فيكون الكليات موصلا

او موصلا اليه والجزئيات ليس موصلا ولا موصلا اليه فلا غرض
للمنطقيين يتعلق بالجزئيات قال من حيث انه متصور اقول
لما كان ظاهر هذه العبارة وهي نفس تصور مفهومه موهم
ان المانع من الشركة هو التصور الذي يتعلق بالمفهوم
فسر هذه العبارة بقوله من حيث انه متصور اي المانع
من الشركة هو المفهوم من حيث انه متصور لا تصور المفهوم
المتصور اشارة الي رد مذهب من قال ان المطلوب
ما هو بالكلية حق التصور الذي هو الصورة لا المتصور
الذي هو ذو الصورة وانما كان المذهب مردودا لان
الصورة فانه في نفس تشخيصه جزئيته وجزئية المحل
توجب جزئية الحال فلا تطرد الكلية المتصورة قال
وانما قيد بالمتصور اقول يمكن ان يعتبر مفهوم الكلي علي
اربعة اوجه الاول ما لا يمنع نفس مفهومه والثاني ما لا
يمنع مفهومه والثالث ما لا يمنع نفس تصور مفهومه وبيان
فساد الوجوه الثلاثة الاول مذكور في حاشية السيد
فيطلب ثمة قال الكلي اما ذاتي او عرضي اقول فان
قيل لم قيل ان الحيوان ذاتي والماشي ليس بذاتي مع ان
كل واحد منهما لاحق للانسان واعم منه قلت التمييز
بين الذاتيات والعرضيات غامض لكن ان للمنطقيين
قاعدة يمكن التمييز بها وهي انه اذا كان للشي الواحد
لواحق عامة يكون اقدمها جنسا كالحيوان فانه اقدم
بالنسبة الي ساير اللواحق وهو الماشي فان قيل لم
جعل الناطق ذاتيا ولم يجعل الضاحك ذاتيا مع ان
كل واحد منهما مختص بالنوع قلنا ان القاعدة في التمييز
انه ما كان عوارض مختصة يكون اقدمها ذاتيا كالناطق

مثلا

مثلا فانه متقدم بالنسبة الي التعجب والضاحك لان النطق
سبب للتعجب والتعجب سبب للضحك والسبب متقدم علي
المسبب فيكون الناطق متقدما علي التعجب والضاحك
لانه سبب قريب للتعجب وسبب بعيد للضحك وانما
قدم الذاتي علي العرضي قال كالحيوان بالنسبة الي الانسان
اقول يمكن ان يكون هذا الكلام اشارة الي ان الكليات
امور اضافية تختلف بالاعتبار فان الحيوان جنس بالنسبة
الي الانسان لانه داخل فيه شامل له ولغيره وكلما كان كذلك
فهو جنس كالحيوان جنس بالنسبة الي الانسان واما
النسبة الي الناطق كالماشي مثلا عرضي عام لانه ليس بداخل
في الانسان ولكن شامل له ولغيره وكاللون فانه جنس
ايضا بالنسبة الي الاسود فصل الي الكثيف ونوع بالنسبة
الي الكيف وخاصة بالنسبة الي الجسم وعرضي عام بالنسبة
الي الحيوان قال وان سيل عن كل واحد من الانسان
الي اخره اقول انما يسال عن تمام الماهية ولا يقع في جواب
ما هو الا تمام الماهية المختصة او تمام الماهية المشتركة
والمراد بتمام الماهية المختصة هو ان يكون للشي ذلك
الماهية حقيقة للشي فلا يكون له حقيقة غير هذه
الحقيقة وتمام الماهية المشتركة هو ان يكون الشي
مشتركا بين الشيئين فصاعدا يوجد بينهما امر
داخل سوا ذلك كالحيوان فانه جزء مشترك بين
الانسان والفرس لا توجد ذاتي بينهما سوا ذلك
وانما قلنا لا يوجد جزء ذاتي ولم نقل الامر
المشترك لانه الجزء الذاتي بينهما كالماشي فانه
مشترك بينهما لكن لا يكون ذاتيا لهما فان قلت ان

هذا التقسيم باطل لانسلم ان لا يوجد سوا جزء مشترك
ذاتي بينهما فان الجسم النامي الحاس المتحرك بالاراده
والمجموع مغاير الكل واحد منهما فلا يكون الحيوان تمام الماهيه
المشتركة علي هذا التقسيم مع انه تمام الماهيه المشتركه
قلت لانسلم ان جزء الشي عين لما ثبت في موضعه ان
جزء الشي لاهو ولا غيره فلا يكون الجسم النامي الحساس المتحرك
غير الحيوان وان لم يكن عينه ولا غيره ولا يوجد غير
الحيوان امر ذاتي مشترك بينهما قال مختلفين بالحقايق
الي اخره اقول فان قيل ان هذا التقسير كما يخرج في
النوع يخرج ايضا فصول الانواع وخواصها فلم قال
انه يخرج النوع لقوله مختلفين بالحقايق والفصل
والخاصه لقوله في جواب ما هو قلت ان القيد الاخير
اعني في جواب ما هو يخرج الفصول والخواص مطلقا
سوا كان فصول الانواع او فصول الاجناس وسوا
كان خواص الانواع او خواص الاجناس واما العرض
فلا يخرج الا بالقيد الاخير لانه مقول علي كثيرين مختلفين
بالحقايق لكن يقال في جواب اصلا فان قلت ان
الحيوان لا يكون هو لا في جواب ما هو بل يقول في جواب
ماهما او في جواب ما هم فلم قال في تعريفه انه مقول
في جواب ما هو بل نقول في جواب ماهما او في جواب ما هم
فلم قال في تعريفه انه مقول في جواب ما هو قلت المراد
الجنس مقول في جواب ما هو تفسير الاصطلاحات
اي تفسيره ان الجنس لا يكون مقولا في جواب اي شي
في ذاته بل مقول في جواب ما هو قال ويرسم بانه كلي
مقول علي كثيرين بالعدد اقول قوله علي كثيرا اي

علي الافراد ان المراد بالكثيرين في تعريف النوع الانسان
الافراد واما المراد بالكثيرين في تعريف الجنس هو الانواع
والماهيات فان قلت الجنس ايضا مقول علي الافراد
فلم قلنا ان المراد بالكثيرين في تعريف الجنس الانواع
دون الافراد قلت ان المقول علي الافراد لا بالذات بل
بالعرض لانه يقال اولا بالذات علي الماهيات الموجوده
من الافراد بواسطتها يقال علي افراد المتشخصات ولقايل
ان يقول فيه لا حاجة الي قول دون الحقيقه لان هذا
القول للاحتراز عن الجنس والجنس يخرج بقوله علي كثيرين
بدون الحقيقه لان الجنس لا يكون مقولا علي هذه الكثيرين
بالذات قال وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقه
يخرج الجنس اقول ولو قال قوله دون الحقيقه يخرج الجنس
لكان اولي لانه لا يدخل بقوله بالعدد في الاخراج لان
الجنس ايضا مقول ولنكن اخر الكلام والحمد لواجب الوجود
والشكر المختص عن الرساله بمعونه الوهاب تمت علي
يد مالكها وكاتبها ابرهيم الرحماني الحنفي ووافق الفراغ منها
في يوم الاحد المبارك عشرين شهر رمضان
سنه اربع عشر والف من
الهجرة علي صاحبها
افضل
التحيه